محكمة «كاس»

عدالة رياضية يرفضها العرب «1ـ2»

بات من المحزن أن تكون محكمة التحكيم الرياضي في لوزان «كاس» فاتحة ذراعيها للاستماع لكل مظاليم الرياضة في العالم وفق ضوابط سلسة، لكن يتم تعقيدها من قبل بعض الاتحادات الرياضية العربية، لأن معظم التشريعات واللوائح في تلك الاتحادات مخالفة للأنظمة الدولية، وبالتالي فإن أي تظلم يصل لـ«كاس»، ربما يسبب حرجاً كبيراً لتلك الاتحادات، ومن جهة أخرى هناك عدد من الاتحادات الرياضية العربية، الذي يتيح لـ «المظاليم» الوصول لـ «كاس»، لكنهم لا يملكون مصاريف الوصول إلى المحكمة الرياضية الدولية.

وهنا في الإمارات، وتحديداً في عاصمتنا الحبيبة أبوظبي، نفخر بوجود واحد من أكبر وأفضل مراكز الاستماع من قبل محكمة التحكيم الرياضي «كاس»، لكن الكثير من المظاليم في مختلف الاتحادات لا يستطيعون الوصول إليها لتستمع إلى شكواهم، حيث توضع عراقيل أمام المواهب من قبل «لوبيات» في الجمعيات العمومية، وبموافقة أندية محلية، لتبقى هذه المواهب قيد إقامة جبرية، وهو أمر سنبحثه في الحلقة الأولى من هذا الملف، فيما ستكون الحلقة الثانية «لمظاليم» اتحادات شقيقة في بعض دولنا العربية، وكيف أن «كاس» عدالة رياضية يرفضها العرب.

■ تحقيق. عماد الدين إبراهيم

«تحكيم أبوظبي».. قضاء ريـ

قوانين ولوائح عربية تعرقل الوصول إلى «كاس»

- «الكاس» قادرة على فك «الإقامة الجبرية» لعشرات اللاعبين الهواة
- إجبار اللاعب على توقيع أول عقد احترافي مع ناديه مخالف للتشريعات الدولية

تحتضن العاصمة أبوظبي واحداً من أكبر وأفضل مراكز الاستماع من قبل محكمة التحكيم الرياضي كاس، لكن الكثير من المظاليم في مختلف الاتحادات الوطنية، كرة قدم سلة طائرة وفروسية... إلخ، لا يستطيعون الوصول إلى «كاس» لتستمع إلى شكواهم.

ومن المفارقات المؤلمة، أن نجد بعض تلك الاتحادات مكبل بلوائح تتعارض مع التشريعات الرياضية الدولية، أو لجهل حول كيفية إيصال شكواهم لـ«كاس» لترفع عنهم الظلم، ولتوضيح الرأي القانوني وتبصرة «المظاليم» بكيفية رفع الظلم عنهم، والقنوات التي يجب أن يسلكوها وصولاً لـ«كاس»، كان لنا وقفات مع عدد من أصحاب الاختصاص لوضع النقاط على الحروف.

تشريعات دولية

وكانت أولى الأحاديث، والتي تكشف الواقع المرير الذي يعيشه العشرات من اللاعبين الهواة غير القادرين على الانتقال، خاصة في «السلة ـ اليد - الطائرة»، مع الدكتور المستشار سليم الشامسي عضو مجلس إدارة اتحاد الكرة السابق، رئيس غرفة فض المنازعات وأوضاع اللاعبين السابق، عضو المكتب التنفيذي لاتحاد غرب آسيا حتى اليوم، والذي يوضح أن هناك العديد من التشريعات الرياضية المحلية واللوائح مخالفة للتشريعات الدولية، لكن يتم السكوت عنها لأن الأندية والجمعيات العمومية صاحبة المصلحة في استمرارها، ولا يوجد طرف اعترض عليها، سواء لدى الاتحادات الدولية لتلك الألعاب، أو محكمة كاس، ومثال لتلك التشريعات، أن الاتحاد الدولي لكرة القدم، لا يمنع انتقال الهواة، ونجد في لوائح اتحاد كرة القدم المحلي في الدولة، أنه يجبر اللاعب الهاوي على توقيع أول عقد احتراف مع ناديه، وهو نص مخالف للوائح الدولية، وإذا اللاعب الهاوي احتكم لدى الاتحاد الدولي، وصولاً لمحكمة كاس، فإن الحكم سيكون استناداً للتشريعات الدولية، وليس المحلية.

حصانة مرفوضة

والمادة الثانية المخالفة للوائح الدولية، وتم تداركها، وهي لا يجوز الاستئناف على قرارات لجنة أوضاع اللاعبين، وهي المادة التي كانت موضوع جدال وخلاف إبان قضية اللاعب البرازيلي فاندرلي، وفيها، لو استأنف نادي العين قرار تسجيل اللاعب فاندرلي لدى المحكمة الدولية «كاس»، كان سيكسب القضية ضد اتحاد الإمارات لكرة القدم، لأنه استند في أحكامه على مادة مخالفة للوائح الدولية، لأنه ثبت أن الجنسية التي سجل بها اللاعب مزورة، استناداً على قرار الاتحاد الآسيوي

وكان رفض استئناف العين لدى جميع اللجان المحلية، بحجة أن قرارات لجنة الأوضاع لا يجوز استئنافها، وهي مادة خاطئة.

مصالح الأندية

ويوكد الشامسي أنه كان من بين أولئك الذين قاموا بإعداد لوائح اتحاد الكرة وتشريعاته مع بداية الاحتراف، وحاولوا جاهدين أن تكون جميع اللوائح والتشريعات مطابقة بنسبة 100 ٪ للوائح والتشريعات الدولية، لكن اتحاد الكرة رفض في بعض اللوائح، لكن اللوائح مطابقة بنسبة 90 ٪ للتشريعات الدولية، لأن الأندية من مصلحتها عدم مطابقة تلك التشريعات للتشريعات الدولية، وما ينطبق على اتحاد الكرة في مخالفة النصوص الدولية، ينطبق على معظم الاتحادات الأخرى، وإذا لجأت الجهات المتضررة إلى الكاس، فإنها ستجد الإنصاف الكامل.

■ سليم الشامسي

التحكيم الإماراتي

وعن غياب مركز للتحكيم الإماراتي، يوضح الدكتور سليم الشامسي، أن المركز أجيزت مسودته، وهو في انتظار إجازة قانون الرياضة من ثم يرى النور، وهو سيكون بمثابة محكمة رياضية عليا في الدولة، أو بمستوى محكمة النقض في القضاء العادي، وسيكون اللجوء إلى التحكيم في المركز في المستقبل، بموافقة الطرفين، وسيكون الحكم فيه نهائياً، ولا يجوز الطعن عليه.

الاستئناف الفرعي

ورفض الشامسي فكرة التعامل بالاستئناف الفرعي في قضايا الرياضة، لأن الرياضة لها خصوصيتها، ومثال له قضية لاعب الوصل ليما الأخيرة، التي أوقف فيها نادي الوصل الحكم عبر استئناف فرعي، وهو أمر محل استعجاب، كيف قبلته لجنة الاستئنافات في اتحاد الكرة.

■ صالح العبيدلي

دائرة القضاء

ويوضح الدكتور سامي الطوخي مدير أكاديمية أبوظبي القضائية، أن أكاديمية أبوظبي القضائية، ومركز التحكيم الرياضي «كاس» فرع أبوظبي، يتبعان لدائرة القضاء في إمارة أبوظبي، حيث تعتبر الأنشطة الرياضية والفعاليات القانونية الرياضة، جزءاً من خططها، وفي هذا الإطار، تم تنظيم ورشة عمل حول قوانين محكمة كاس والمبادئ القانونية حول التحكيم الرياضي، وكيف«تصبح محكماً رياضياً».

القانون الإداري

وأكد الطوخي أن القواعد الرياضية في الرياضة والأنشطة الرياضية، هي فرع من فروع القانون الإداري العام في الدولة، وفقاً للتقاسيم المعروفة، قانون عام وقانون خاص، بمعني أن الدولة من وظائفها الأساسية، تنظم جميع القطاعات في الدولة، بما فيها القطاع الرياضي، والحكومة من واجبها استصدار تشريعات تنظم عمل القطاع الرياضي في الدولة، وحول كيفية إنشاء المنشآت

راشد البلوشي: العدالة غائبة من دون نظام أساسي

■ راشد البلوشي

قال راشد عبدالله البلوشي طالب دكتوراه في أكاديمية شرطة دبي وباحث قانوني متخصص: غياب الأنظمة الأساسية في عدد كبير من اتحاداتنا المحلية يكاد يكون معظمها من دون نظام أساسي ما عدا اتحاد الإمارات لكرة القدم فهو الوحيد الذي يعمل بنظام أساسي ولوائح واضحة إنه لأمر محزن وخاصة أن بعض الاتحادات تعدى عمرها أكثر من عقد من الزمان فكيف تكون من دون نظام أساسي واضح وهو أمر يجعل حقوق اللاعبين ضائعة والعدالة غائبة لأن أبسط مقومات بسط العدالة غائبة فكيف يتابع اللاعب مراحل التقاضي كاملة وأساس العدالة غير موجود؟.

أحمد الظاهري: «تحكيم أبوظبي» تسهم في التوعية

■ أحمد عبيد الظاهري

تقدم المستشار القانوني والمحكم المعتمد أحمد عبيد الظاهري بالشكر إلى مركز التحكيم الرياضي في أبوظبي التابع لمحكمة كاس الدولية لما يقدم من محاضرات تسهم في التوعية معرباً عن استيائه لعدم وجود أنظمة أساسية لعدد كبير من الاتحادات الوطنية في الدولة وهو ظاهرة سلبية لا تعكس وجه دول، وباتت قدوة في مجال التنافسية العالمية، لأنه لا يعقل أن تكون دولة بهذه الريادة وأبسط المقومات التشريعية ومبادئ سيادة العدالة وهو النظام الأساسي غائبة في عدد كبير من اتحاداتنا ما عدا بعض الاتحادات في مقدمتها اتحاد الكرة وهو أمر يجعل حقوق اللاعبين الهواة في مهب الريح وخاصة مبدأ انتقال اللاعب الهاوي من دون قيود ولكن لأن هذه الاتحادات أنظمتها مخالفة للتشريعات الدولية فإن اللاعبين الهواة باتوا أول ضحاياه.

39

تختص المادة R39: البدء بالتحكيم وبيان الاختصاص القضائي ما لم يكن واضحاً من البداية أنه لا توجد اتفاقية تحكيم واضحة تحيل النزاع أو الاستئناف لمحكمة الكاس، فإنه سوف يتم اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتفعيل التحكيم، وسوف يتم إرسال طلب التحكيم للمدعى عليه، والطلب من كافة الأطراف بيان القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع وإعطاء المدعى عليه مهلة للجواب على طلب التحكيم وبيان عدد المحكمين وتسمية محكمه في حالة ما إذا كانت اتفاقية التحكيم أو اتفاق الأطراف يحدد عدد ثلاث محكمين لنظر النزاع.

يجب أن يشمل الرد على طلب التحكيم للآتي: مذكرة مختصرة بالدفاع- دفع بعدم الاختصاص محكمة كاس إن وجد. .3 تختص هيئة التحكيم بالفصل في موضوع اختصاصها من عدمه حتى وإن وجد أن هناك دعوى قضائية قائمة أمام المحاكم أو هيئة تحكيم أخرى تنظر في ذات الموضوع، والاستثناء هو وجود أسباب قوية تستدعي وقف الإجراءات.

52

R52 مادة تختص بالبدء في إجراءات التحكيم، وهي:

(1) بمجرد تسجيل الاستئناف، فإن إدارة التحكيم الاستئنافي ترسل نسخة إلى المستأنف ضده، وتبدأ في إجراءات تعيين المحكمين، إلَّا إذا تبيَّن أن محكمة كاس غير مختصة، بسبب عدم وجود اتفاقية تحيل إلى التحكيم أمام كاس، أو إذا لم يتم استنفاد كل طرق الطعن الداخلية أمام الاتحاد المعني.

(2) يحق لرئيس إدارة التحكيم الاستئنافي البت في موضوع وقف تنفيذ الحكم المستأنف وهو إجراء وقتي.

(3) يتم إرسال نسخة من ملف الاستئناف إلى الاتحاد أو الجهة الرياضية التي أصدرت القرار المستأنف.

(4) بناءً على اتفاق الأطراف، أو بناءً على قرار من رئيس الإدارة المعنية، فإنه قد يتم اتخاذ الاستئناف بشكل مستعجل.

«تعاقد كارميلو» مثال عن القضايا المنظورة في المحكمة الدولية

قدم المستشار صالح العبيدلي قضية اللاعب الكولومبي كارميلو فالينسيا كمثال للقضايا المنظورة من كاس وتتمثل في توقيع عقد لاعب محترف بين اللاعب ونادي أولسان هويندداي الكوري، وقائعها كالاتي:

1) مع نهاية شهر سبتمبر وبداية شهر أكتوبر أصيب اللاعب كارميلو أثناء التدريب.

2) بتاريخ 2010/10/12 تم إجراء الأشعة والفحص الطبي (ام آر آي اسكان) وبناء على النتيجة قرر طبيب النادي أن الإصابة طفيفة.

3) من تاريخ 2010/10/20 وحتى 2010/11/21 شارك اللاعب بالتمارين واللعب مع النادي.

4) بتاريخ 2011/1/3 عند عودة اللاعب من إجازة فقد أخبر النادي بوجود ألم في ذات مكان الإصابة.

5) بتاريخ 2011/1/14 أجري للاعب الفحص الثاني وقرر طبيب النادي أن اللاعب بحالة جيدة.

6) بتاريخ 2011/1/17 أجرى اللاعب فحص الأشعة وكان للمرة الثانية وكانت النتيجة أن اللاعب لديه إصابة.

7) لم يتم التوصل إلى اتفاق بين اللاعب والنادي وبناء على ذلك ألغى اللاعب العقد بتاريخ 2011/2/1 وعاد إلى موطنه كولومبيا.

8) بتاريخ 2011/2/7 أجرى اللاعب عملية جراحية في كولومبيا.

9) بتاريخ 2011/2/28 أخطر النادي اللاعب للعودة إلى النادي واحترام العقد.

10) بتاريخ 2011/3/10 أصدر النادي إخطاراً بإلغاء العقد.

11) في شهر مارس من ذات العام رفع اللاعب دعوى في مواجهة النادي أمام فيفا، وبعد شهرين قام النادي بتسجيل دعوى أمام فيفا أيضاً.

12) جاء حكم فيفا بإلزام اللاعب بسداد مبلغ 400,000 دولار أميركي.

وجا حكم محكمة كاس إن إلغاء اللاعب للعقد جاء بشكل مقبول/ عادل.2) ولكن السبب العادل للإلغاء من قبل اللاعب لم يكن بسبب إخلال أو إخلال جسيم من قبل النادي لذلك فإن المادة الـ17 من لائحة أوضاع وانتقالات اللاعبين لا تنطبق مع «معايير احتساب التعويض»

13) في شأن الآثار المادية ولعدم انطباق لوائح فيفا فإنه يتم الرجوع إلى القانون السويسري، وبناءً على المادة (337/3) من القانون المدني السويسري فإن هيئة التحكيم لها مطلق الصلاحية في تحديد الآثار المالية للإلغاء مع الأخذ بعين الاعتبار كافة الظروف المحيطة بالدعوى.

14) لذلك فإن هيئة التحكيم قضت بقبول الاستئناف بشكل جزئي وبالنتيجة قضت بعدم استحقاق النادي لأي تعويضات.

ـاضي ينتظر المظاليم

■ العين كان سيحرج اتحاد الكرة لو لجأ إلى «الكاس» بشأن قضية فاندرلي

■ حصانة لجنة انتقالات اللاعبين غير قانونية وبموافقة الجمعية العمومية

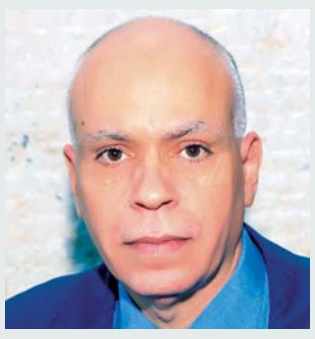

■ سامي الطوخي

عقد عمل

نبه المحامي الرياضي صالح أحمد العبيدلي، والمحكم لدى محكمة كاس والعضو السابق لدى اللجنة القانونية بالاتحاد الآسيوي، وعضو المكتب التنفيذي للجمعية الدولية لمحامي كرة القدم، إلى أن العقد يسمى عقد عمل أو عقدا احترافيا، ويسمى عقد عمل ذا طبيعة خاصة، مشيرا إلى أهمية مراجعة عقود اللاعبين خاصة الأجانب .

الخاصة بالاتحادات الرياضية، وكيفية تنظيمها، وكيفية عضويتها وكيفية إداراتها، وهو أمر ينطبق على جميع الدول في العالم، بأن تكون القواعد الرياضية في الرياضة والأنشطة الرياضية، هي فرع من فروع القانون الإداري العام.

خصوصية الرياضة

ويؤكد الطوخي أنه تم مراعاة خصوصية الرياضة عند استصدار التشريعات والقوانين الرياضية في الدولة، تتناسب مع طبيعتها الخاصة، وكمثال لذلك، القواعد الرياضية في الأنشطة الرياضية المختلفة، كل واحدة منها لها خصوصيات خاصة في تنظيم أنشطتها الرياضية في كيفية ممارسة اللعبة، وكيفية الانضمام لها، وفي ما يتعلق بآداب وأخلاقيات تلك اللعبة، وفي ما يتعلق بمساءلة اللاعبين فيها وتأديبهم وتنظيم الانتقال من نادٍ إلى آخر.

خصوصية تنافسية

وأوضح الطوخي أن المجال الرياضي ذا صلة بالمجتمع الدولي، ولا يمكن فصل تنظيم اللعبة عن المجتمع الدولي للعبة المعينة، حيث يكون الهيكل أندية ثم اتحادات محلية، ثم منظمات دولية منظمة للعبة، لأنها قائمة على الخصوصية التنافسية للعبة المعينة على المستوى الدولي، ولذلك لا بد من قواعد تنظم هذه اللعبة في التنافسية المحلية والدولية معاً، وأصبح أمام المشرع حينما يشرع قانوناً أن أو يسن لائحة، أن يراعي هذه البعد الدولي بحيث تتوافق التشريعات الخاصة في مجال الرياضة مع التشريعات الدولية المنظمة للعبة، طالما أنها لا تخل بالمقومات الأساسية للمجتمع والنظام العام والآداب العامة وقيم وتقاليد المجتمع.

آداب مشتركة

وتابع أن المجال الرياضي عبارة عن منظومة واحدة، تتشارك في مجموعة من القيم والأخلاقيات، بحيث نجدها لا تمس النظام العام والآداب العامة للشعوب والرياضة مفتوحة للجميع، وهو تراث مشترك للبشرية، وتعمل الرياضة على التقارب والمحبة بين الأمم.

التوفيق والمصالحة

وأشار الطوخي إلى أن البعض يكاد يفهم أن هناك تعارضاً بين القواعد المحلية والقوانين الدولية، وهو أمر غير صحيح، ولا يوجد تعارض، وإذا حدث التعارض، يمكن أن يأتي من أن بعض الأنشطة الرياضية أو بعض الألعاب، لا يكون لديها تشريع تنظيمي كامل، وفي هذه الحالة، لو عرضت مثل هذه الإشكالية، يكون هناك قضاء وتحكيم، والتحكيم وسيلة بديلة من وسائل التقاضي، وكل العالم، بما فيه الدولة، يتجه إلى وسائل بديلة للتقاضي بشكل كبير، لأن القضاء العادي يمكن أن تكون فيه الخصومة زائدة، ووسائل التحكيم وسائل بديلة، تعتمد على التوفيق والمصالحة، ويعمل على تقريب وجهات النظر، وليس تطبيق القانون بحرفية.

أعراف رياضية

إذا وجد المحكم أن هناك شيئاً متنازعاً عليه، ولم يجد أن المشرع خط له قانوناً أو لائحة، في هذه الحالة عليه أن يلجأ إلى العرف لفض النزاع، ويعتبر العرف مصدراً أساسياً من مصادر التشريع في جميع دول العالم، بما في ذلك دولة الإمارات، والأنشطة الرياضية معظمهما أسست على العرف، بحسب الطوخي.

رغم أن الرياضة لها قواعد راسخة، وباتت مكتوبة، خاصة في ما ينظم الاحتراف وغيره، لكن يبقي الأصل هو العرف الرياضي، لذلك نجد التحكيم الرياضي هو الأنسب، وقد يحدث أن يكون القاضي غير مدرك لكيفية إنزال عقوبة بلاعب ما في حال ارتكابه لمخالفة مع زميله في الملعب، وكيفية تحديد أنواع المخالفات، وحينها يتم اللجوء إلى رياضيين ملمين بقواعد الرياضة المختلفة، حتى لو كانت عرفية.

لوائح متطورة

ويوضح الطوخي أن خصوصية الرياضة في كونها متطورة، ومعها تتطور القواعد المنظمة لها، وكل يوم يمكن أن يتم استحداث قانون مكان آخر، أو تظهر ألعاب جديدة في السطح، ويتطلب الأمر أن تكون لها اتحادات ولوائح تنظمها.

كما أن الالتزام باللوائح والتشريعات الدولية مهم جداً، إذا أردنا المنافسة دولياً، وإلا فإن عدم الالتزام يؤدي بك للتنافس محلياً فقط، وتكون معزولاً عن العالم، وهذا يسمى عرفاً إدارياً دولياً في مجال القانون الدولي، مشيراً إلى أن الاتفاقيات الدولية التي توقع عليها الدولة، تعتبر جزءاً من قوانين الدولة، ويجب أن يراعيها القاضي عند إصداره لأي أحكام.

ودولة الإمارات من أوائل الدول التي تحترم التنافسية الدولية، وتحترم التشريعات الدولية، وتعمل على أن تكون جميع تشريعاتها متوافقة مع التشريعات الدولية والرياضة، التي تعتبر من المجالات الحيوية التي تهتم بها الدولة، والفعاليات الرياضية تعتبر دورة اقتصادية كاملة، تصب في مصلحة الدولة، ولذا، الدولة ملتزمة بالتشريعات الدولية، لأنها ليست ممارسة محلية، بل فعل دولي.

أحمد عبد الرحمن: الورش القانونية صمام أمان

■ أحمد عبدالرحمن

وصف نجم كرة الصالات أحمد عبدالرحمن وشقيق لاعب نادي العين عمر عبدالرحمن «عموري» الورش القانونية والمحاضرات التي يقدمها مركز التحكيم الرياضي في أبوظبي والتابع لمحكمة التحكيم الرياضي الدولية كاس بأنه صمام أمان لجميع اللاعبين المحترفين والهواة في الوقوع في فخ منازعات العقود وصولاً لمحكمة كاس الدولية، لأن الجهل بالقانون وكيفية توقيع العقود السليمة لا يعفي اللاعب أو النادي من تبعات تلك المخالفات لأنه ليس اللاعب فقط يمكن أن يكون ضحية بنود غامضة حيث يمكن أن يفقد النادي ملايين عبر بنود غامضة لم يحسب لها حسابها.

وطالب اللاعبين المقبلين على توقيع عقود بالتعامل مع مستشارين متخصصين في الشأن الرياضي لأن بعض وكلاء اللاعبين لا خبرة لهم في هذا المجال.

ويضيف ايضا م الفوائد التي خرج بها من حضور ورش عمل التحكيم ان جلسات المرافعة هيئة التحكيم هي:

1) من تقرر عقدها من عدمه وذلك بعد أخذ رأي الأطراف بعين الاعتبار.
2) في حالة تحديد جلسة مرافعة فإن رئيس الهيئة يصدر قرار إجرائي يحدِّد فيه موعد الجلسة والأحكام العامة.
3) في الأصل تكون هناك جلسة واحدة يتم الاستماع فيها الى مرافعة الأطراف وشهودهم ورأي أي خبير مطلوب سماعه.
4) رئيس هيئة التحكيم هو من يدير جلسة المرافعة ويراقب عدم خروج أي من الأطراف عن موضوع الدعوى.
5) الأصل في جلسة المرافعة أنها تعقد سرية إلّا اذا اتفق الأطراف على خلاف ذلك، ويتم كتابة محضر للجلسة.
6) أي طرف ممثل في الدعوى يستطيع الاستعانة بمترجم, شهود أو خبراء و يتحمل مصاريفهم.
7) لهيئة التحكيم رفض سماع أي شاهد أو خبير اذا تبين أن شهادة الشاهد أو رأي الخبير ليست على صلة بالدعوى وغير مؤثرة فيها.

علي خصيف: محاضرات «كاس» ظاهرة مفيدة

■ علي خصيف

ثمن علي خصيف لاعب الجزيرة الدولي ونجم منتخبنا الوطني المحاضرات وورش العمل التي ينظمها مركز التحكيم الرياضي في أبوظبي والتابع لمحكمة التحكيم الرياضي الدولية «كاس» وأنها باتت مصدر توعية للوسط الرياضي وخاصة اللاعبين في مجال العقود الاحترافية لأنها باتت مصدر قلق للأندية واللاعبين على حد سواء بسبب عدم التعامل الاحترافي معها.

لذلك تعتبر محاضرات كاس وتقديم نماذج من المنازعات الدولية في العقود كنموذج توعوي ظاهرة مفيدة وهو استفاد منها كثيراً وهو الأمر الذي جعله يثني على مجلس إدارة نادي الجزيرة ومجلس شركة الجزيرة لكرة القدم لتعاملهما الاحترافي مع اللاعبين حيث وجد أن الفلسفة التي يتعامل بها نادي الجزيرة هي نفس المبادئ التشريعية والقانونية للاتحاد الدولي ومحكمة كاس الدولية وهو راض كل الرضى عن تواجده في ناد كبير يحمل كل هذه القيم والاحترافية في التعامل مع جميع مكونات النادي.

محمد صالح: «السلة» تحتاج متخصصين بالقانون

■ محمد صالح

وجه حكم كرة السلة الدولي محمد صالح آل علي رسالة إلى جميع الاتحادات الوطنية في الدولة ومنتسبيها أن محكمة كاس الدولية مفتوحة لجميع الألعاب وليس كرة القدم كما هو شائع في وسط الألعاب الأخرى أن كاس لكرة القدم فقط وهو مفهوم يؤكد أن لاعبي كرة السلة بحاجة إلى وكلاء لاعبين متخصصين في القوانين وهو يدرس حالياً الماجستير الرياضي ليكون محامياً متخصصاً في كرة السلة، وبوصفه مدير الفريق الأول لكرة السلة في نادي الشارقة اكتسب العديد من الخبرات في التعامل مع عقود اللاعبين وخاصة اللاعبين الأجانب.

95 % من الاتحادات المحلية بلا نظام أساسي

كشفت تحركات الهيئة العامة للرياضة، أخيراً، باستصدار لائحة استرشادية تنفذية للاتحادات الرياضية، أن جميع الاتحادات الرياضية في الدولة، ما عدا اتحادي الملاكمة وكرة القدم، لا تملك نظاماً أساسياً، أي مايقارب نسبة 94,8٪، وهو أمر أقل ما يوصف به أنه كارثة رياضية، لأن النظام الأساسي هو أول مراحل البناء في هرم الرياضة، وهو بمثابة الدستور الرياضي لأي اتحاد رياضي، ومنه يتم إدارة منظومة العمل الإداري، وتكوين اللجان وتحديد الصلاحيات، وغيرها من أبجديات العمل

والأمر المؤسف الآخر، أن استجابة الاتحادات للتفاعل مع اللائحة الاسترشادية بطيئة، كأنهم لا يريدونها، ويفضلون التعايش مع الأسلوب القديم، بدون نظم أساسية، لأنه وضح تماماً من اللائحة الاسترشادية الجديدة، أنها تتوافق بنسب كبيرة مع تشريعات الاتحادات الدولية التي تتبع لها الاتحادات الوطنية، حيث تتكون اللائحة من 70 مادة، بموجب اللائحة الجديدة، يتم إلغاء اللائحة التنفيذية التي كان يعمل بها.

وحددت المادة الرابعة من اللائحة، وبشكل صارم، أنه يجب على جميع الاتحادات الرياضية القائمة والمشهرة في الدولة، أن توفق أوضاعها طبقاً لأحكام اللائحة خلال ستة أشهر من تاريخ بدء العمل بها.

واللائحة تتحدث صراحة حول التشريعات الدولية الصادرة من تلك الاتحادات، والتي تحكم مختلف الشؤون الفنية والإدارية للعبة رياضة أو نشاط نوعي يلتزم الاتحاد بها ويعمل على تنفيذها والرؤية الجديدة التي تنطلق منها هيئة الرياضة، ستعمل على سيادة القوانين واللوائح التي تكون مرجعيتها التشريعات الدولية، وليست مزاجية بعض الجمعيات العمومية، التي تحتجز اللاعبين في أندية بعينها مدى الحياة، ولا يحق لهم الانتقال إلى نادٍ آخر إلا بموافقة ناديه، وهو شيء أقربُ للحكم المؤبد،وبعض اللاعبين الذي لم يجدوا حلول للفكاك من هذه القيود وئدت موهبتهم في وضح النهار.

وفي المادة 6 من اللائحة تم تحديد مهام ومسؤوليات الاتحاد الرياضي بدقة متناهية خاصة في الفقرة اثنين والتي تنص على وضع نظام أساسي للاتحاد واللوائح ذات العلاقة بتنفيذ المسؤوليات.

محكمة التحكيم الرياضي «كاس» الإجراءات والمبادئ القضائية

يقدم المحامي الرياضي/ صالح أحمد العبيدلي، والمحكم لدى محكمة كاس والعضو السابق لدى اللجنة القانونية بالاتحاد الآسيوي، وعضو المكتب التنفيذي للجمعية الدولية لمحامي كرة القدم قراءة مبسطة للإجراءات والمبادئ العامة لمحكمة التحكيم الرياضي «كاس»، من وقائع خبراته الطويلة مع كاس، والمواد مترجمة بجهد خاص منه لأن قواعد ولوائح كاس متوافرة فقط باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

مصادر القانون الرياضي:

- التشريعات الرياضية الدولية (قانون مكافحة المنشطات).
- التشريعات الرياضية الوطنية قانون الرياضة الذي يصدر عن الدول.
- تشريعات الاتحادات الرياضية الدولية – لوائح الاتحاد الرياضي الدولي.
- مثال لوائح فيفا أو فيبا وغيرهما من الاتحادات الرياضية.
- تشريعات الاتحادات الرياضية الوطنية لوائح الاتحاد الرياضي الوطني.
- مثال: لوائح الاتحاد الإماراتي لكرة القدم، مثل لائحة أوضاع وانتقالات اللاعبين.
- القانون الوطني إذا كان هو القانون واجب التطبيق، مثال قانون العمل.

تطور كاس

1996
- إنشاء مكاتب في أستراليا وأمريكا
- نظام التحكيم المعجل (AD hoc division)

20112012:
- إنشاء مراكز استماع للجلسات في أبوظبي وشنغهاي وكوالالمبور

R27

إجراءات تقاضي محكمة كاس تحكمها لوائح وقوانين حيث تحدد المادة R27 نطاق تطبيق إجراءات التحكيم

- تُطبَّق إجراءات التحكيم لدى كاس عند اتفاق الأطراف على إحالة النزاع إلى كاس.
- يكون الاتفاق مكتوباً في صيغة بند في أحد العقود (شرط التحكيم أو مشارطة التحكيم).
- أيضاً يتم اللجوء إلى محكمة كاس إذا ما تم النص في إحدى لوائح الاتحاد الرياضي على اللجوء إلى محكمة كاس لاستئناف قرار صادر عن إحدى لجان الاتحاد وهذه الخصوصية ليست موجودة إلَّا في التحكيم الرياضي.

R28

المادة R28 مكان انعقاد التحكيم وجلسة المرافعة هو دائماً مدينة لوزان، والاستثناء أن تعقد جلسة المرافعة فقط في:

- نيويورك أو سيدني
- أبوظبي أو كوالالمبور أو شنغهاي.

R31

المادة R31 تحدد كيفية الإخطارات والتواصل وتكون عبر:

- جميع المراسلات والإخطارات بين الأطراف تتم من خلال توجيهها لمحكمة كاس.
- جميع المذكرات القانونية ترسل بعدد نسخ موازية لعدد الأطراف والمحكمين ونسخة إضافية لمحكمة كاس نفسها.
- يجوز إرسال المذكرات بالفاكس أو البريد الإلكتروني ولكن بعد موافقة محكمة كاس.

عدد قضايا التحكيم أمام كاس

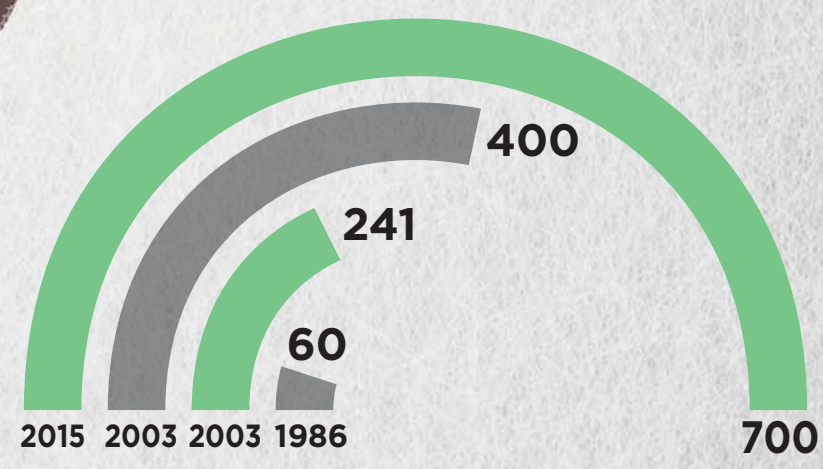

البيان

إعداد: عماد الدين ابراهيم - غرافيك: أسيل الخليلي

نشأة كاس:

المرحلة الأولى

- 30 يونيو 1984 تم فيه المصادقة على النظام الأساسي لمحكمة كاس.
- دخلت حيز التنفيذ برئاسة قاضي محكمة العدل الدولية «كيبا ميباي» والأمين العام «حيلبرت شوار».
- الجمعية العمومية للجنة الأولمبية الدولية IOC هي الجهة المخولة بتعديل النظام الأساسي لكاس.
- كافة مصاريف محكمة كاس تتكفل بها اللجنة الأولمبية الدولية.
- 1994 اتفاقية باريس

مرحلة ما بعد الهيكلة

تأسيس المجلس الدولي للتحكيم الرياضي آيكاس.

- استقلالية المجلس الدولي للتحكيم الرياضي
- النظام الأساسي الجديد لكاس
- قضية دانيلوفا في العام 2003 أكدت استقلالية كاس.

توصيات «البيان الرياضي»

1. ضرورة مراجعة التشريعات المخالفة للمنظمات الدولية
2. على الأندية أن تضع مصلحة المواهب فوق مصالحها الضيقة
3. حرية الانتقال للهواة مبدأ عالمي يجب أن يسود في اتحاداتنا الوطنية
4. قانون الرياضة المقبل طوق نجاة من التشريعات «الظالمة» للمواهب
5. على الاتحادات أن تعلم أن «كاس» ليست لكرة القدم فقط
6. إشهار هيئة التحكيم الإماراتية بات ضرورة ملحة